مصر لديها فائض من القمح ولكن!

الأحد ١٩/يونيو/٢٠٢٢

القمح هو في الواقع سفير اقتصادي، ويجب أن يكون هناك «اوبك القمح» على غرار منظمة «أوبك النفط»، حيث يشكل القمح اساس تغذية ثلاثة مليارات شخص في العالم، رغم أن أكبر مستهلكيه عاجزون في أكثر الاحيان عن انتاجه، تعتبر الدولة المصرية أكبر مستورد للقمح في العالم كله، وقد استوردت في الموسم ٢٠٢٠-٢٠١١ نحو ١٢٠٩ مليون طن سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص بقيمة ٢٠٣ مليار دولار، وذلك وفقا لبيانات صادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. فالمواطن المصري يستهلك ١٨٦ كيلو جراما طوال العام، وهذا يشكل ثلاثة اضعاف استهلاك المواطن في سائر مناطق العالم، ويبلغ انتاج مصر من القمح سنويا ٨ إلى ٩ ملايين طن سنويًا، فيما يبلغ حجم الاستهلاك المحلى أكثر ١٨ مليون طن.

والسؤال الذى يطرح نفسه: لماذا يستهلك المواطن المصري ثلاثة أضعاف ما يستهلكه المواطن من القمح في العالم تقريبا؟ فطبقًا لاستهلاك المواطن في معظم دول العالم الذى يقدر بد٠٠ كيلو جراما في العام، فإن مصر من المفترض ان لا يتجاوز استهلاكها ٦ ملايين طن في العام الواحد.

القمع في مصر ليس للاستهلاك الآدمي فقط، ولذلك يذهب ثلث الاستهلاك للمواطن والثلثان الآخران إلى المواشي والطيور، وإن تجاوزنا ذلك التقدير النظري واعتبرنا ان الرغيف هو المكون الغذائي الأساسي والأهم للمواطن المصري، وعليه سيكون ذلك الاستهلاك اعلى جزئيا للمواطن في العالم ليذهب إلى ٩٠ كلغ سنويًا، فالنصف الاخر المقدر بـ٩ ملايين طن يذهب إلى غذاء المواشى والطيور وهذا له عدة أسباب.

١- سعر الرغيف الذى يعتبر مجانيا «خمسة قروش» امام ارتفاع أسعار الاعلاف، عندها يكون الرغيف هو البديل المتاح لتحويله إلى مكونات اعلاف، عن طريق تخزينه و «طحنه»، وادخاله إلى مكونات الاعلاف.

٢- سوء جودة الرغيف في الكثير من مناطق الجمهورية وخاصة القرى والنجوع، جعلت معظم مكوناته غير قابلة للاستهلاك الأدمي «تكتل عجين» وهذا سبب أيضا يساهم في تحويله إلى مكون اعلاف.

٣- القمح يساهم بقوة في سرعة زيادة وزن المواشي، ولذلك يتم تخزينه في المنازل، ولدى من هم يقومون بالتجارة في علف المواشي لطحنه وخلطه مع «مكونات علف المواشي»، لزيادة فاعلية العلف الذى يساهم في زيادة وزن الماشية بسرعة.

٤- أيضا يتم تخزينه واستخدامه كعلف للطيور عن طريق «الدش» أو حب. والحل يتمحور في عدة طرق.

١- ترك سعر الرغيف كسلعة حرة غير مدعمة والذى يقدر به ٦ قرشا، وعندها لن يكون بديلا مجانيا كعلف حيوان أو طيور.

٢- جودة الرغيف التي تتمثل في جودة نوع الدقيق وجودة التكوين والصنعة، وهذا ضروري للغاية حتى يتماشى ذلك مع سعر تحرره، ويكون غير قابل لاستخدامه كعلف حيواني بسبب سوء تصنيعه.

٣- إقامة مصانع اعلاف مواشى وطيور، ذات تكوين وجودة عالية البروتين حتى تعوض ما يقوم به استخدام القمح في مكون العلف ويكون بسعر مقبول ومناسب.

واخير ما اود طرحه أن استهلاك مصر من القمح حوالى ١٨ مليون طن، وانتاجها من الذرة تقريبا نفس الرقم، وان الاستهلاك الفعلي للمواطن لا يتجاوز نصف تلك الأرقام، والآن ضرورة ملحة لتخليص النصف الآخر المستهلك خارج إطار استهلاك الانسان الغذائي الذي يتجاوز سعره ٤ مليارات دولار، فذلك المبلغ سنويا قادر على المساهمة في التنمية لمجالات عدة، وكل ما اتمناه ان يتناول الحوار الوطني مثل تلك المشاكل المتشابكة والتي تعيق التنمية الشاملة في